الأمم المتحدة

A/75/126

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2020
Arabic
Original: Chinese/English/French/
Spanish

الدورة الخامسة والسبعون

البند 103 (م م) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

التحقق من نزع السلاح النووي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 3

أستراليا 3

كندا 4

الصين 7

كوبا 9

مصر 10

هنغاريا 11

الهند 13

إندونيسيا 14

اليابان 15

* A/75/50.

060820 220720 20-08356 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

مدغشقر 17
المكسيك 18
هولندا 20
النرويج 23
سويسرا 24
ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي 25

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 2 من قرارها 50/74 بشـــأن التحقق من نزع الســـلاح النووي، أن يســـتطلع ما لدى الدول الأعضـــاء من آراء فنية بشـــأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي (A/74/90) وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

2 - وعملا بذلك القرار، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح في 3 شباط/فبراير 2020 مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طلب فيها تقديم آرائها بحلول 15 أيار/مايو 2020، تلتها مذكرة شفوية منقحة مؤرخة 4 أيار/مايو مدد فيها الموعد النهائي للتقديم إلى 31 أيار/مايو 2020. وترد الردود التي وردت حتى 31 أيار/مايو 2020 في الفرع الثاني. ويرد رد الاتحاد الأوروبي في الفرع الثالث، وفقا للطرائق المبينة في القرار 276/65. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد 31 أيار/مايو على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها فقط[1].

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 أيار/مايو 2020]

ترحب أســـتراليا بفرصـــة تقديم البيان التالي بشـــأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي المنشـــأ عملا بالفقرة 7 من قرار الجمعية العامة 67/71. وأيدت أستراليا بقوة القرار الذي قضى بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين ورحبت بتقريره الذي أعد بتوافق الآراء.

واتساقا مع رأينا بأن التحقق يتسم بالأهمية البالغة في عملية نزع السلاح، قدمت أستراليا مساهمات فنية في العمل في هذا الميدان، بما في ذلك من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، حيث تشـــاركت أســـتراليا بنجاح في رئاســـة الفريقين العاملين المعنيين بعمليات التفتيش الموقعي والتحقق من تخفيضات الأسلحة النووية. وتعتقد أستراليا أن من المهم إشراك عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي ينطوي عليها العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

وتأسف أستراليا لعدم التمكن من المضي قدما بعقد الجلسة العامة التي أعلنا عنها للنظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين خلال رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح في عام 2020 بسبب القيود المفروضة من جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وباعتبارنا الجهة المنسقة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، نسلط الضوء أيضاً على البيان الوزاري المشترك للمبادرة المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الذي جرى التعهد فيه بـ "تشجيع اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التحقق من نزع السلاح النووي".

(1) https://meetings.unoda.org/section/gge-ndv-sgreport/.

وفيما يتعلق بمضمون تقرير فريق الخبراء الحكوميين نفسه، تود أستراليا أن تؤكد النقاط التالية:

- نوافق على ملاحظات الفريق الواردة في الفقرتين 6 و 13 من التقرير بشـــأن أهمية التحقق الفعال لبناء الثقة والاطمئنان في مجال نزع السلاح.
- وفيما يتعلق بمسألة مشاركة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في أنشطة التحقق على نحو ما أثير في الفقرات 7 و 8 و 23 و 25 من التقرير، ترى أستراليا أن عمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السـلاح النووي يبين المسـاهمات المهمة التي يمكن أن تقدمها الدول غير الحائزة لأسـلحة نووية، وكذلك قيمة بناء قدرة من الخبراء في مجال التحقق. وفي الوقت نفسه، تقر أستراليا بالمسائل التي أثيرت في الفقرة 30 من التقرير فيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بالسيادة والأمن والسلامة والانتشار.
- ونرى أنه كان ينبغي للتقرير أن يؤكد أن التحقق الفعال سـيتطلب مشـاركة متنوعة وشـاملة للجميع في جميع الجوانب من قبل المرأة والرجل.
- وستقدر أستراليا فرصـة مواصـلة استكشـاف أي من المقترحات المحددة في الفقرة 14 من التقرير، وكذلك أي مقترحات جديدة.
- وتؤيد استراليا مبادئ التحقق التي حددها فريق الخبراء الحكوميين في الفقرة 38 من التقرير، استنادا إلى القانون الدولي والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاســتثنائية الأولى المكرســة لنزع السـلاح ومبادئ التحقق لهيئة نزع السـلاح التابعة للأمم المتحدة، وتلاحظ بصـفة خاصـة قيمة المبادئ المتعلقة بوضوح أحكام نزع السلاح النووي والامتثال لها.
- وتؤيد اسـتراليا الاسـتنتاجات التي توصـل إليها فريق الخبراء الحكوميين في الفقرة 39 من التقرير، وتود أن تؤكد الأهمية البالغة للاسـتنتاج الثاني وهو أن "التحقق ضـروري في عملية نزع السـلاح النووي، ومن أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية".
- وتؤيد أستراليا بقوة التوصيات التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين في الفقرة 40 من التقرير، بما في ذلك مواصلة العمل بالاستناد إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]
[29 أيار/مايو 2020]

يقدم هذا البيان آراء كندا بشـــأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي، الذي لقي الترحيب بالفقرة 1 من القرار 50/74 المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي". ويأتي هذا البيان بعد تلقي مذكرة شفوية من مكتب شؤون نزع السلاح، عملا بالفقرة 2 من القرار المذكور أعلاه، الذي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يسـتطلع ما لدى الدول الأعضـاء من آراء فنية بشأن التقرير.

وتؤيد كندا اعتماد التقرير واســتنتاجاته، وتتطلع إلى العمل الفني لفريق الخبراء الحكوميين المقبل المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي، المنشـــأ عملا بالقرار 50/74، المقرر أن يبدأ في عام 2021.

الأمن الدولي والتحقق من نزع السلاح النووي

يتسم مشهد الأمن الدولي بتزايد التعقيد وعدم الاستقرار. وكما ورد في الفقرة 6 من التقرير، أدى ذلك إلى آراء مختلفة بشأن ما إذا كانت البيئة الأمنية الدولية الحالية مؤاتية أم لا لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وتعتقد كندا أنه يجب على المجتمع الدولي في هذه الأوقات تحديدا أن يضاعف جهوده بشأن نزع السلاح النووي. وتشجع كندا المناقشات بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، مثل عملية الدول الخمس، وترحب بجميع المبادرات التي تسعى إلى إحراز أوجه تقدم ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك بشأن التحقق الفعال.

ويشكل التحقق من نزع السلاح النووي تدبيرا فعالا لضمان امتثال الالتزامات بنزع السلاح. وتوافق كندا على أن الوثائق المتعلقة بمبادئ التحقق الواردة في الفقرة 38 من التقرير توفر الأساس لأعمال التحقق من نزع السلاح النووي. وتشمل المبادئ التي حددتها هيئة نزع السلاح في عام 1988، والتي يسر كندا أنها أسهمت فيها، والتي حُدّدت بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (1978)، على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز بناء الثقة؛ واستخدام تقنيات مختلفة للتحقق؛ وضمان عدم التدخل في الأساليب، والإجراءات والتقنيات المستخدمة؛ وضمان عدم وجود إخفاء متعمد؛ وحماية الحقوق المتساوية لجميع الدول الأطراف في اتفاق ما في المشاركة في عملية التحقق؛ وشمول جميع الأسلحة، والمرافق، والمواقع، والمنشآت والأنشطة ذات الصلة.

اعتبارات بشأن الخطوات المقبلة الممكنة

اعتبارات عامة بشأن التحقق – تقدر كندا المناقشات الأوسع نطاقا التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين بشأن الصلات الممكنة بين التحقق من نزع السلاح النووي وأساليب التحقق المستخدمة في الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية). ونظراً لأهمية الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ترحب كندا بمواصلة قيام فريق الخبراء الحكومي القادم بمناقشة هذه الصلات الممكنة. وإضافة إلى ذلك، تعتقد كندا أن ميدان التحقق من نزع السلاح النووي سيستفيد من مواصلة قيام فريق الخبراء الحكوميين المقبل بتحليل تأثير التخلص من الأسلحة النووية وتفكيكها في البيئة وصحة الإنسان والنظر فيه، ومن تطوير العمليات والتكنولوجيات لإدارة هذه المخاطر.

تدابير بناء الثقة – تسلم كندا بأهمية التحقق من نزع السلاح للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان الثقة في الاتفاقات الأمنية الدولية. وتعتقد كندا أن آليات التحقق القوية، بتقديمها ضمانات بأن الأطراف تمتثل لالتزاماتها ، تحسّن المصداقية، وتعزز الشفافية والمساءلة وتبني الثقة فيما بين الدول المشاركة. وفيما يتعلق بالفقرة 19 من التقرير، توافق كندا على أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية للتوصل إلى معاهدة وتنفيذ الالتزامات، فإن التحقق يميل إلى أن يكون أكثر فعالية. وتعتقد كندا أيضاً أن التفاعلات على مستوى الخبراء، بالإضافة إلى الإرادة السياسية، تتسم بأهمية بالغة لإحراز أوجه تقدم ملموسة في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال، تفخر كندا بكونها عضوا في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي لا تبني القدرات فحسب، بل أيضا الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول

غير الحائزة لأسلحة نووية عن طريق إنشاء شبكات من الخبراء وواضعي السياسات، مما يخلق ثقافة تقوم على التعاون والثقة المتبادلة.

الاستفادة من الخبرات الفنية – ترى كندا قيمة كبيرة في الاستفادة من التجارب والخبرات الفنية التي تكتسبها مبادرات التحقق من نزع السلاح النووي الجارية، والمنظمات الدولية العاملة في الميدان النووي، لإحراز مزيد من التقدم في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وتعتقد كندا أنه يمكن، استنادا إلى الخبرة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وولايتها والتزاماتها القائمة، النظر في إمكانية أن يكون للوكالة دور في التحقق من نزع السلاح النووي في مجال حماية المواد التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة. وترى كندا أيضا أن نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يشمل نظام الرصد الدولي، يوفر تجربة إيجابية متعددة الأطراف للمناقشات المقبلة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب كندا بتلقي فريق الخبراء الحكوميين إحاطات منفصلة بشأن العناصر التقنية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإضافة إلى ذلك، ترحب كندا بالعروض التي قُدمت إلى فريق الخبراء الحكوميين بشأن المبادرات الحالية مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، ومبادرة المملكة المتحدة – النرويج. وتعتقد كندا اعتقاداً راسخاً أن هذه المبادرات على مستوى الخبراء تساعد على بناء الخبرة التقنية والعملية في الميدان.

أهمية مشاركة جميع الدول – نظرا لأن الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق عالمي، تعتقد كندا أن المناقشات بشأن تفكيكها وإزالتها ينبغي أن تشمل جميع الدول، سواء الحائزة لأسلحة نووية أو غير الحائزة لأسلحة نووية. وتسلم كندا بأن التحقق الفعال من نزع السلاح النووي يجب أن يأخذ في الاعتبار عددا من الشواغل المشروعة، مثل الشواغل المتعلقة بالانتشار. وتعتقد كندا أن هذه الشواغل يمكن أن تعالج وتلاحظ أن مبادرات التحقق من نزع السلاح النووي الحالية تستكشف سبلا للتخفيف من هذه المخاطر. وفي هذا الصدد، تدعو كندا جميع الدول إلى استهلال أو تعميق مشاركتها في مبادرات التحقق من نزع السلاح النووي، وتدعو، على وجه التحديد، روسيا والصين إلى الانخراط مجددا في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تسلم كندا بأن قدرة الدول على المشاركة في التحقق من نزع السلاح النووي تتباين، وبأن هناك فرصاً لمواصلة تطوير هذه القدرات، على نحو ما أعرب عنه في الفقرة 25 من التقرير. وتواصل كندا دعم بناء القدرات من خلال هذه الشراكة، وهي منفتحة لاستكشاف سبل أخرى لتعزيز بناء القدرات، مثل توسيع عضوية الشراكة وغير ذلك من الالتزامات مع الدول بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وترحب كندا بقيام فريق الخبراء الحكوميين المقبل باستكشاف إضافي للسبل الفعالة لتيسير بناء القدرات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مواصلة تطوير مفهومي إنشاء فريق للخبراء العلميين والتقنيين وصندوق لبناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

التنوع بوصفه مصدر قوة – ترحب كندا، بوصفها نصيرة لمشاركة المرأة الكاملة والمجدية والمتساوية في جميع جوانب نزع السلاح، بالتركيز على تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في فريق الخبراء الحكوميين المقبل، تمشيا مع الفقرة 6 من القرار 50/74. وتعتقد كندا اعتقاداً راسخاً أن فريق الخبراء الحكوميين المقبل سيستفيد من النُهج والآفاق التي سيجلبها إلى الطاولة فريق خبراء متنوع وشامل للجميع.

جهود كندا في التحقق من نزع السلاح النووي

تقدر كندا قيام فريق الخبراء الحكوميين بالنظر في أعمال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة أُنشئت في عام 2014. وتهدف الشراكة إلى التصدي للتحديات التقنية المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي، وتشمل حاليا أكثر من 25 جهة شريكة. وتبين مشاركة كندا على مستوى الخبراء في الشراكة، وكذلك آخر مساهمة قدمتها إلى أمانة الشراكة بمبلغ 1,2 مليون دولار كندي، التزام كندا المستمر في هذا الميدان. وتتشرف كندا أيضا بأنها استضافت الاجتماع العام للشراكة في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي تضمن عروضاً تقنية في مرافق المختبرات النووية الكندية في تشوك ريفر، أونتاريو.

ولا تزال كندا من أشد الدعاة للتحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك بوصفها عضوا نشطا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وفي مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بمبادرة استكهولم، أصدرت المبادرة في 25 شباط/فبراير 2020 بيانا وزاريا تضمن دعم المبادرات الجارية بشأن تطوير قدرات متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ما فتئت كندا تؤيد وتشارك في تقديم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار 50/74 الأحدث، الذي قضى، في جملة أمور، بإنشاء فريق الخبراء الحكومي الثاني المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[30 نيسان/أبريل 2020]

عملا بالمتطلبات ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة 50/74، المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي"، تقدم حكومة الصين طيه الآراء التالية بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي:

أولا – تساعد تدابير التحقق الفعالة في مجال نزع السلاح النووي على زيادة مصداقية الامتثال لمعاهدات نزع السلاح النووي وعلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة. وهي تشكل ضمانات مهمة للحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

ومن شأن المشاركة في الاتصالات بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي أن تيسر تنمية الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، وكذلك بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وسيتيسر أيضا توفير الدعم التقني لتطوير العملية الدولية لنزع السلاح النووي في المستقبل.

وقد ناقش فريق الخبراء الحكوميين الأول المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي أنشأته الأمم المتحدة وأدى مهامه في عامي 2018 و 2019، محتوى التحقق من نزع السلاح النووي ومبادئه وأساليبه ووظائفه. وعمقت المناقشات فهم المجتمع الدولي لهذه المسألة ووفرت أساسا جيدا لمواصلة مناقشة هذه المسألة في المستقبل.

وتؤيد الصين تولي الأمم المتحدة دورا قياديا في المناقشات الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وتعتقد أن ذلك سيساعد على تعزيز سلطة المناقشات وطابعها التمثيلي وتأثيرها وعلى تعميق العملية الدولية لنزع السلاح النووي.

وتؤدي تدابير التحقق القائمة دورا هاما في ضمان امتثال الأطراف المتعاقدة لالتزاماتها بموجب معاهدات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويتسم التخفيض المستمر والكبير والواسع النطاق في ترسانات الأسلحة النووية من جانب البلدان التي لديها أكبر عدد منها، بطريقة قابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، بأهمية بالغة وحاسمة لإنشاء عملية نزع السلاح النووي في المستقبل. وتوفر أيضا تكنولوجيات تلك البلدان وخبرتها في مجال التحقق مرجعا هاما للمناقشات الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وفي المستقبل، ينبغي أن تتضمن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، إلى أقصى حد ممكن، آليات تحقق مناظرة.

ثانيا – تعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في سياق تعزيزه للبحوث المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، أن يلتزم بالمبادئ التالية:

(1) مبدأ التوازن – لما كان التحقق من نزع السلاح النووي ينطوي على معلومات حساسة تتعلق بالأسلحة النووية، تحميها الدول الحائزة لأسلحة نووية حماية شديدة باعتبارها سرية للغاية، فإن أي تسرب لتلك المعلومات سيلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بالأمن القومي للطرف موضع التفتيش. ويجب أن يحقق التحقق من نزع السلاح النووي من ثم توازنا بين المصداقية وحماية المعلومات الحساسة.

(2) مبدأ عدم الانتشار – لا يحوز على معلومات بشأن الأسلحة النووية سوى عدد قليل من الدول الحائزة لأسلحة نووية. ويشمل التحقق من نزع السلاح النووي حتما معلومات من هذا القبيل وقد يؤدي إلى نشوء خطر حدوث انتشار نووي، مما يشكل بدوره تحديا للأمن الدولي. وينبغي أن تأخذ ترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي هذه المخاطر في الاعتبار الكامل وأن تتخذ تدابير وقائية صارمة لتجنب التسبب في حدوث انتشار نووي.

(3) مبدأ التقدم التدريجي – يتسم التحقق من نزع السلاح النووي، الذي يشمل وسائل الإيصال والرؤوس الحربية النووية والمواد النووية والجوانب الأخرى للأسلحة النووية، بالتعقيد الشديد وتكتنفه صعوبات مختلفة معروفة وغير معروفة. وينبغي أن تتناول البحوث ذات الصلة أبسط المسائل أولاً وأن تمضي قدماً بطريقة متتابعة بدلاً من السعي إلى وضع حل من خطوة واحدة.

(4) مبدأ الارتباط بمعاهدات محددة لنزع السلاح النووي – هناك اختلافات في متطلبات التحقق التي تنص عليها مختلف معاهدات نزع السلاح النووي. ولا يمكن إحراز تقدم جوهري من خلال صياغة تدابير تحقق غير مرتبطة بمعاهدات محددة. وينبغي ألا نسعى إلى وضع نموذج موحد للتحقق يكون قابلا للتطبيق على الصعيد العالمي. وينبغي أن تتفاوض الأطراف المتفاوضة في المعاهدات على تدابير تحقق محددة. وينبغي ألا تؤثر المناقشات الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في المفاوضات المقبلة بشأن نزع السلاح النووي.

(5) مبدأ عدم التمييز – ترتبط القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي ارتباطا وثيقا بقوة البلد عموما، بما في ذلك قدرته العلمية والتكنولوجية. ويجب التفاوض على تدابير محددة للتحقق من نزع السلاح النووي وتنفيذها بتوافق الآراء بين جميع الأطراف المتفاوضة، وذلك لتجنب التمييز القائم على الاختلافات الموضوعية في القدرة التكنولوجية وضمان إجراء التحقق بطريقة منصفة.

ثالثا – تشارك الصين بنشاط في البحوث المتعلقة بتكنولوجيات التحقق من نزع السلاح النووي وفي التبادلات الأكاديمية والتعاون مع العديد من البلدان. وشاركت الصين مشاركة بناءة في أعمال فريق الخبراء

الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في عامي 2018 و 2019 واضطلعت بدور إيجابي في إنجازات الفريق. وستواصل الصين التركيز على البحوث المتعلقة بتكنولوجيات التحقق من نزع السلاح النووي والمشاركة بنشاط في التعاون الدولي ذي الصلة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[20 نيسان/أبريل 2020]

الحظر والإزالة التامان للأسلحة النووية هما الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولكي تكون عملية نزع السلاح النووي ذات فعالية، يجب أن تستوفي معياري الشفافية واللارجعة وأن تنفذ في ظل تحقق دولي صارم.

وقد أقر بالحاجة إلى نظام دولي صارم وفعال لمراقبة نزع السلاح النووي أو التحقق منه في كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتوى محكمة العدل الدولية لعام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ولا يمكن التذرع بـ "مبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع"، كأساس لنزع السلاح النووي، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 67/71، لإضفاء الشرعية على وجود الأسلحة النووية أو لإرجاء حظرها وإزالتها إلى أجل غير مسمى. وأية حجة لتأخير مفاوضات نزع السلاح على أساس السياق الدولي والحاجة إلى بيئة أمنية "مستقرة" تتعارض مع المادة السادسة من المعاهدة، وتنتهك الطابع الملزم لتلك الأحكام وتقوض مصداقية المعاهدة.

وقد أظهرت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التزامها بعالم خال من الأسلحة النووية عن طريق قصر استخدامها للطاقة النووية على الأنشطة السلمية حصرا. ويجب أن يشمل التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل جميع الدول، ولا سيما تلك التي تمتلك أسلحة نووية؛ ويجب أن يحترم سيادة الدول ومصالحها الوطنية، وأن ينفذ أيضا بطريقة محايدة وموضوعية وشفافة، دون ازدواجية في المعايير أو تلاعب لأغراض سياسية.

ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور مهم في التحقق من نزع السلاح النووي. ولدى الوكالة ما يلزم من القدرة والمعرفة والموظفين المتخصصين للقيام بأنشطة التحقق وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مما يسهم في النهوض بنزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من أن الهيكل الحالي للوكالة يخدم غرض التحقق من امتثال الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن للوكالة دورا في نزع السلاح النووي يشمل تطبيق الضمانات على المواد النووية المستخرجة من تفكيك الأسلحة النووية.

وسيكون إيجاد أو إنشاء قدرات جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتمكينها من التصدي للتحديات المقبلة في مجال التحقق المتصل بنزع السلاح، مرتبطا أيضا ببناء قدرات الدول الأعضاء في الوكالة، بوصفه عنصرا مكملا أساسيا لأي سياسة في هذا الشأن.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 أيار/مايو 2020]

تقدر مصر الجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في إعداد التقرير الوارد في الوثيقة A/74/90. وتحيط مصر علما بالتقرير وتود أن تقدم النقاط والملاحظات التالية:

1 - لا يركز التقرير على النحو اللازم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات الملزمة قانونا بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

2 - وبدلا من ذلك، يذكر التقرير أنه لا توجد التزامات تعاهدية بشأن نزع السلاح النووي ويؤكد في عدة فقرات (مثل الفقرتين 20 و 28) أن التفاوض على معاهدات جديدة وإبرامها ضروريان لتحقيق تقدم في نزع السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه. وعلى سبيل المثال، يذكر التقرير ما يلي: "أحاط الفريق علماً بتعذر تنفيذ عملية تحديد مواصفات نظام للتحقق من نزع السلاح النووي في غياب مفاوضات على معاهدة".

3 - وفي هذا السياق، تود مصر أن تؤكد أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تشير إلى "تدابير فعالة" بشأن نزع السلاح النووي بدلا من إبرام معاهدات أخرى بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

4 - وعلاوة على ذلك، يعرب فريق الخبراء الحكوميين في الفقرة 6 من التقرير عن الشك في "ما إذا كانت البيئة الأمنية الحالية مؤاتية أم لا لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي". وتتجاوز هذه الإشارة ولاية الفريق، الذي كلف بمناقشة التحقق من نزع السلاح النووي، وليس بإصدار أحكام بشأن ما إذا كانت الظروف الأمنية مؤاتية لنزع السلاح النووي أم لا.

5 - ويقوض التأكيد على الحاجة إلى إنشاء فريق من الخبراء التقنيين والعلميين، أو الحاجة إلى بناء قدرات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ثروة المعارف والخبرات المتاحة نتيجة عقود من أعمال وضع الضمانات والتحقق المضطلع بها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الاتفاقات الثنائية والتجارب الانفرادية البارزة. وتغفل المقارنة بالعمل الذي دام 20 عاما لنظام التحقق التابع لفريق الخبراء العلميين المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الفرق الرئيسي بين التحقق من أن المواد الانشطارية لا تحول إلى أنشطة التسليح والتحقق من حدوث تفجير تجريبي نووي، لم يعرف المجتمع الدولي عنه إلا القليل جداً في السبعينيات من القرن الماضي.

6 - والتجارب التاريخية لجنوب أفريقيا، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وعدد من التخفيضات الانفرادية والثنائية بموجب معاهدة عدم الانتشار أو اتفاق ستارت، تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن نزع السلاح النووي القابل للتحقق منه يمكن أن ينفذ وينجز دون مزيد من المعاهدات أو الترتيبات المتفق عليها بين أطراف متعددة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

7 - ويقوّض النهج الذي يتخذه تقرير فريق الخبراء الحكوميين دور نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وواقع أن الوكالة كُلّفت صراحة في المادة الثالثة - باء-1 من النظام الأساسي للوكالة بـ "تحقيق نزع سلاح مضمون يشمل العالم كله".

8 - وقد وضعت معاهدة حظر الأسلحة النووية شرطاً أدنى للتقيد بها يعتمد على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحماية المواد الانشطارية التي تحدَّد باعتبارها لم تعد تستخدم في البرامج العسكرية كخيار للتحقق من إمكانية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

9 - ويسعى التقرير من ثم ضمنا إلى القول إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي يرجع أساسا إلى الافتقار إلى الخبرة التقنية و/أو الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التحقق. وهذا، في حد ذاته، يمكن أن يضيف عقبة مصطنعة جديدة أمام المضي قدما في نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات والارتباطات الملزمة ذات الصلة. فالعقبات التي تعترض نزع السلاح النووي سياسية وليست تقنية.

10 - وعلاوة على ذلك، يسعى التقرير ضمنا إلى القول إن تحقق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يقتضي وجود نظام تحقق تمييزي من مستويين تلتزم فيه الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حين تخضع الدول الحائزة لأسلحة نووية لنظام مختلف.

11 - وتؤيد مصر تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع الدولي ومعارفه بشأن الجوانب التقنية لنزع السلاح النووي قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ولكن ينبغي أن تركز هذه الجهود على توفير التوجيه بشأن الوتيرة الممكنة التي يمكن أن يحدث بها تفكيك الترسانات النووية بمجرد اتخاذ قرار سياسي من جانب دولة حائزة لأسلحة نووية، والإطار الزمني اللازم إما لإزالة المواد الانشطارية التي كانت تستخدم سابقا لأغراض التسليح أو لوضعها تحت ضمانات دولية. وينبغي أن تركز طرائق التحقق من نزع السلاح النووي أكثر على وضع المواد الانشطارية تحت الضمانات بدلا من الإشراف على العملية الفعلية لتفكيك الرؤوس الحربية التي تحتوي على هذه المواد.

12 - وفي الختام، ترى مصر أنه على الرغم من أهمية وفائدة العمل الإضافي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، فإنه ينبغي ألا يكون على حساب مستوى الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وهدف نزع السلاح النووي نفسه بإضافة المزيد من العقبات المصطنعة أمام تنفيذ الالتزامات والارتباطات ذات الصلة.

هنغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 أيار/مايو 2020]

ملاحظات عامة بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف والتحقق من ذلك

تلتزم هنغاريا التزاما تاما بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه من خلال نزع السلاح الكامل الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي حين أن التحقق ليس هدفا في حد ذاته، فإن التحقق الفعال والكافي أساسي لتوفير ضمانات بالامتثال للالتزامات التعاهدية طوال عملية نزع السلاح النووي التي تشمل جميع مراحل دورة حياة الأسلحة النووية.

وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لها أن تعمل معا فيما يتعلق بالتحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي، وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويمكن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، استنادا إلى خبرتها في أنشطة التحقق الأخرى وفي التطبيقات النووية المدنية، أن تقدم مساهمة مهمة دون الحصول على معلومات حساسة بشأن الانتشار. وتؤدي مشاركتها أيضا إلى تعزيز الشفافية وزيادة الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي

ترحب هنغاريا بأن فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 67/71 الذي ضم خبراء حكوميين من الدول الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لها تمكن من اعتماد تقريره، بما في ذلك نقاط التقارب، والاستنتاجات والتوصيات الممكنة، بتوافق الآراء. وتعلق هنغاريا أهمية خاصة على الآراء التالية الواردة في التقرير:

- على الرغم من أن تدابير التحقق ستحدَّد من قبل الأطراف في وثائق محددة ملزمة قانوناً على أساس كل حالة على حدة، هناك عناصر تحقق عامة تنطبق على أي معاهدة لنزع السلاح النووي توضع في المستقبل.
- وينبغي أن تكون تدابير التحقق المتعددة متوائمة تماماً مع الالتزامات القائمة في مجال عدم الانتشار وأن تكون متوازنة مع المصالح المشروعة للدول الأطراف المتصلة بالسيادة والأمن والسلامة، وأن تتواءم كذلك مع ضرورة حماية المعلومات الحساسة على نحو آخر.
- ولما كانت جميع الدول تتمتع بحقوق متساوية في المشاركة في التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي، ينبغي أن يكون التحقق شاملا للجميع وغير تمييزي، مع الاعتراف بأن هناك التزامات ومسؤوليات مشتركة وإن كانت مختلفة.

وترحب هنغاريا أيضا بأن فريق الخبراء الحكوميين تمكن، استنادا إلى نتائج العمل الذي اضطُلع به في وقت سابق في منظومة الأمم المتحدة، من الاتفاق على مبادئ إرشادية وغير شاملة لدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي واقتراحها.

وكان من بين الأهداف المهمة لفريق الخبراء الحكوميين استعراض جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والتحقق منه وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة. وكما ورد في موجز الرئيس، أسهمت العروض التي قدمت بشأن نظم التحقق المرتبطة بالمعاهدات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وكذلك بشأن المبادرات الأخيرة والجارية، في المناقشة المستنيرة بشأن الدروس الممكنة والقواسم المشتركة التي يمكن تطبيقها فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي.

فريق الخبراء الحكوميين المقرر إنشاؤه عملا بقرار الجمعية العامة 50/74

شاركت هنغاريا في تقديم قرار الجمعية العامة 50/74، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين جديد من أجل مواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال مفهوم فريق من الخبراء العلميين والتقنيين، لأن هناك حاجة إلى مواصلة دراسة المسألة من جميع جوانبها، استنادا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين الأول والآراء الفنية للدول الأعضاء.

وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين الجديد أن يدرس، في جملة أمور، تنسيب فريق الخبراء العلميين والتقنيين ضمن آلية نزع السلاح الدولية، وولايته وحجمه وتكوينه، وكذلك النظام الداخلي الواجب التطبيق. وينبغي للفريق أيضا أن يتداول في المسائل المفاهيمية مثل تعريف التحقق من نزع السلاح النووي، وهدفه ونطاقه، وتدابير وأدوات ومنهجيات التحقق الممكنة، وكذلك الهيكل المؤسسي، والحوكمة، والترتيبات القانونية والتمويل.

ويشكل استمرار بناء القدرات، بما في ذلك الموارد البشرية والقدرات التقنية، عنصرا لا غنى عنه لتعزيز عملية التحقق المتعددة الأطراف من نزع السلاح النووي عن طريق تمكين المزيد من الدول من جميع المناطق من المشاركة. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين الجديد من ثم أن يواصل مناقشة المقترحات المقدمة في إطار فريق الخبراء الحكوميين الأول فيما يتعلق ببناء القدرات.

ولما كان وجود إطار متعدد الأطراف نوعي وكمي لبناء القدرات يتطلب موارد كبيرة، ينبغي لفريق الخبراء الحكوميين أن يواصل أيضا دراسة المقترح الداعي إلى إنشاء صندوق استئماني للتحقق من نزع السلاح النووي، يهدف إلى توفير التمويل الكافي لتعزيز المشاركة الشاملة للجميع في التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيار/مايو 2020]

ينبغي قراءة آراء الهند بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بالاقتران مع آرائها الواردة في تقرير الأمين العام عن التحقق من نزع السلاح النووي (A/72/304). وقد شاركت الهند بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 67/71، للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي صوتت الهند لصالحه. وقد رحبت الهند بتقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/74/90)، الذي اعتمد بتوافق الآراء. ويتضمن التقرير عددا من الاستنتاجات والتوصيات المهمة، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من العمل المتصل بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، أيدت الهند قرار الجمعية العامة 50/74، الذي طلبت فيه الجمعية إنشاء فريق خبراء حكوميين لمواصلة النظر في التحقق من نزع السلاح النووي. وتعتقد الهند أن هذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز فهمنا المشترك لمختلف جوانب التحقق من نزع السلاح النووي، الذي يمكن أن يكون عنصرا أساسيا في اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. وينبغي أن يستند عملنا في المستقبل إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/74/90)، والعمل الذي قامت به هيئة نزع السلاح في الماضي فيما يتعلق بموضوع التحقق، وأن يتوافق مع المبادئ المكرسة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح).

وفي القرار 50/74، تشجع الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح على تناول مسألة التحقّق من نزع السلاح النووي. وترى الهند في رأيها المدروس أن أي دراسة فنية لهذه المسألة ينبغي أن تكون في سياق التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وبشأن تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي وقابل للتحقق منه في إطار زمني محدد. ويمكن أن يكون العمل التقني الذي سيضطلع به فريق الخبراء الحكوميين مفيدا في هذا الصدد.

ويشـــكل التحقق الدولي والفعال أيضـــا جانبا مهما من الولاية المتفق عليها لمعاهدة توضـــع في المسـتقبل تحظر إنتاج المواد الانشـطارية لأغراض صـنع الأسـلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وقد يســهم أيضــاً العمل الإضــافي الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في تعزيز فهمنا فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

والهند على اسـتعداد للمشـاركة في المناقشـات المقبلة بشـأن هذه المسـألة والإسـهام في عمل فريق الخبراء الحكوميين، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2020]

تتقاسـم إندونيسـيا الفهم المشـترك بأن وجود الأسـلحة النووية ذاته هو في الواقع من بين التهديدات الخطيرة لوجودنا في هذا العالم. وهكذا، تمثل فكرة نزع الأسـلحة النووية العام والكامل الضـمان الوحيد لتجنب الكوارث العالمية والآثار الإنسانية الخطيرة.

ويتمثل أحد العناصـر الحاسمة في تحقيق الغاية المذكورة في الهدف الرئيسـي لإنشـاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي بناء على التكليف الصـادر بقرار الجمعية العامة 67/71. وترحب إندونيســـيا أيضـــا، باعتبارها جزءا من عملية فريق الخبراء الحكوميين، باعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء في عام 2019.

وتمثل الضـمانات في التقدم المحرز في نزع السـلاح النووي التزاما تؤكده المصـداقية العامة. وقد لوحظ أن الآلية الحصـــرية الحالية للتحقق من نزع الســـلاح النووي تنطوي على قيود كبيرة، منها انعدام المصـداقية العالمية، وأنها معرضـة لعدم اليقين السـياسـي داخل المجموعة المقتصـرة على الأطراف المعنية. ومن المهم أن تحظى المصـــداقية بقبول واســـع النطاق وأن يكون القصـــد منها بناء ثقة متماثلة بين جميع الجهات صـاحبة المصـلحة في التقدم المحرز في نزع السـلاح النووي. ونعتقد أن هذه المصـداقية لن تتحقق إلا من خلال نظام تحقق من نزع السلاح النووي يمكن تنفيذه ويكون فعالاً وشاملاً للجميع.

وتكمن التحديات الرئيسية التي يواجهها نظام التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي المقترح المتسم بالمصداقية وعدم التمييز في الفجوة في القدرات بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها نتيجة للتدابير الحصرية القائمة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال التأكيد على أهمية بناء القدرات لجميع الدول الملتزمة غير الحائزة لأسلحة نووية بدعم من الصندوق الاستئماني للتحقق من نزع الســلاح النووي الذي اقترحته إندونيسـيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية والنرويج خلال فترة عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي. ويتمثل الهدف من بناء القدرات المتوخى في توافر مجموعة من المواهب الجاهزة للاسـتخدام من مناطق أوسع، مما يحسن من شمولية نظام التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي.

وينبغي، من الوجهة المثالية، أن تقوم منظمة دولية قائمة وقادرة في مســألة الضــمانات النووية ونزع السـلاح النووي بإنشـاء النظام المتعدد الأطراف الشـامل للجميع للتحقق من نزع السـلاح النووي، أي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الواضح أن الوكالة مكلفة تحديداً بالاضطلاع بأنشطتها في تحقيق نزع سلاح

مضمون يشمل العالم كله وأنها تمتلك سجل إنجازات في مجال المصداقية التشغيلية يمتد لأكثر من ستة عقود في التصدي لمخاطر الانتشار النووي المتغيرة وتعزيز نظام الضمانات العالمي منذ إنشائه في عام 1957.

وينبغي أيضا أن تقدم المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار ضمانات بشأن مسألة تسرب المعلومات الحساسة، وكذلك بشأن المخاطر في مجال الانتشار. وينبغي أن تشكل هذه الحقائق الأخيرة أساسا سليما للنظر في وضع تدابير شاملة للجميع في المستقبل للتحقق من نزع السلاح النووي بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، بوسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا أن تعالج أي مسائل تتعلق بالكفاءة والموارد البشرية عن طريق تجنب ازدواجية تدابير التحقق من نزع السلاح النووي من خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

وترحب إندونيسيا أيضا بتقديم توصية بشأن تشكيل فريق الخبراء العلميين والتقنيين في المستقبل. ويمكن للفريق أن يتعلم من نجاح فريق الخبراء العلميين في بناء ثقافة للتحقق والتعاون التقني الدولي أدت إلى الثقة المتبادلة في حلول التحقق التي وضعها واختبرها الفريق من خلال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، يتوقف التقدم المحرز في جدول أعمال نزع السلاح إلى حد بعيد على إرادة سياسية قوية من جميع الدول ويجب أن يتحرك بدفع من تلك الإرادة، ونشجع من ثم على أن يجري الاضطلاع بأعمال الفريق في المستقبل في إطار نهج مختلط يضم العلماء والخبراء السياسيين.

وتشجع إندونيسيا على مواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، مع مراعاة تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2020]

وضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي وتعزيزها

تحافظ اليابان على نهج واقعي وعملي إزاء تعزيز نزع السلاح النووي وتؤكد أهمية دراسة تدابير وأنشطة التحقق المحتملة، وكذلك إنشاء أدوات وتكنولوجيات للتحقق في عملية نزع السلاح النووي. وسوف ييسر ذلك الجهود المبذولة في الأجلين المتوسط والطويل الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

واليابان، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، تراكم معارف وتكنولوجيات متقدمة جدا من خلال خبرتها الكبيرة في مجال الضمانات المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وكذلك عمليات التفتيش الموقعي بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية). ويمكن لهذه الخبرة والمعرفة أن تسهما في المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

واستنادا إلى الخبرة الفنية المذكورة أعلاه، تسهم اليابان بنشاط في المناقشات المتعلقة بتكنولوجيات التحقق، وكذلك إجراءات التشغيل المتعلقة بعمليات التفتيش الموقعي في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تعمل فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية معا لاستكشاف حلول للتحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي. وأوفدت اليابان أيضا

خبيرا إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، المنشأ عملا بالتكليف الوارد في القرار 67/71.

ومن أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب إنشاء نظام تحقق دولي قوي وموثوق به بمشاركة كلتا مجموعتي الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وفي هذا الصدد، قدم فريق الخبراء الحكوميين المذكور نفسه باعتباره نموذجا قيّما يحتذى به للعمل التعاوني بين كلتا مجموعتي الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتقدر اليابان تقديرا كبيرا أن أعضاء الفريق ذوي الآراء المختلفة فيما يتعلق بالتحقق الفعال والموثوق به من نزع السلاح النووي تمكنوا من الاتفاق على التقرير بتوافق الآراء.

وينبغي أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار، ضمن أمور أخرى، عند دراسة ووضع تدابير عملية وفعالة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي:

(أ) يجب أن يكون التحقق فعالاً وأن يوفر ما يكفي من الثقة والشفافية للأطراف المعنية في اتفاق تمتثل فيه الأطراف الأخرى لالتزاماتها؛

(ب) يجب أن تحول آليات التحقق دون نقل المعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتصميم وتقنيات التصنيع المتصلة بالأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى؛

(ج) يجب أن تكفل آليات التحقق سلامة الموظفين، من قبيل المفتشين، الذين يقومون بأنشطة التحقق. ويجب أن تكفل أيضا أمن البنود التي يتعين التحقق منها، مثل المواد النووية والمرافق ذات الصلة، التي قد تكون مستهدفة بأنشطة إجرامية؛

(د) يجب أن تسهم آليات التحقق في بناء الثقة؛

(هـ) يجب أن تكون آليات التحقق فعالة قدر الإمكان مع مراعاة كفاءتها في الوقت نفسه.

أهمية هذه التدابير في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

يظهر المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بكيفية امتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية للمعاهدات أو الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وتنفيذها. وتتيح قابلية التحقق إمكانية تأكيد ما إذا كانت الأطراف تنفذ التزاماتها التعاهدية وتمتثل لها. وتتسم المبادئ الثلاثة المتمثلة في قابلية التحقق واللارجعة والشفافية بضرورتها لدفع عملية نزع السلاح النووي قدما وهي مبادئ لا غنى عنها لضمان فعالية تدابير نزع السلاح النووي. وقد ذُكرت هذه المبادئ في الوثائق ذات الصلة، بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010.

وعملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، تتحمل جميع الدول الأطراف، بما فيها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وكذلك الدول الحائزة لأسلحة نووية، المسؤولية عن بذل الجهود الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الصعب للغاية من الناحية التقنية إجراء التحقق من نزع السلاح النووي حتى بين الدول الحائزة لأسلحة نووية لأن ذلك يشمل الأمن الوطني على أكثر المستويات سرية. وستنشأ تحديات خطيرة في جهود التحقق من نزع السلاح النووي بمشاركة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بسبب الالتزامات الواردة

في المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار: بموجب المادة الأولى، تتعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية بعدم نقلها إلى أي جهة متلقية كانت، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها بأية طريقة أخرى، أو اكتساب السيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة؛ وبموجب المادة الثانية من المعاهدة، تتعهد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى وعدم سيطرتها عليها، وعدم التماس أو تلقي المساعدة في صنع تلك الأجهزة. وينبغي أن يوفر التحقق من نزع السلاح النووي ضماناً موثوقاً به ويكفل في الوقت نفسه حماية المعلومات الشديدة الحساسية والبالغة السرية.

ومع انخفاض عدد الأسلحة النووية، ستزداد القيمة الاستراتيجية لرأس حربي نووي واحد، وكذلك مستوى الضمانات المطلوبة للتحقق فيما يتعلق بمعاهدات نزع السلاح. وسيكتسب التحقق والشفافية من ثم أهمية متزايدة. وإضافة إلى ذلك، بغية تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، سيكون من الضروري إنشاء نظام دولي قوي وموثوق به للتحقق بمشاركة الدول الحائزة لأسلحة نووية.

وهناك بعض الثغرات المفاهيمية التي يتعين معالجتها. وتشمل هذه الثغرات مبادئ التحقق من نزع السلاح النووي، إضافة إلى توضيح النطاق، والتكنولوجيات المطلوبة، وما إلى ذلك، استنادا إلى مختلف مراحل عملية نزع السلاح. وتؤكد اليابان أيضا أهمية استحداث أدوات وتقنيات لنزع السلاح النووي. ومن أجل التشجيع على مواصلة العمل نحو إنشاء آلية قوية وموثوق بها للتحقق النووي، سنتمكن من الاستفادة من الدروس المستفادة من الجهود الدولية الحالية والسابقة، بما في ذلك المبادرة الثلاثية الأطراف، وهي جهد تعاوني تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، ويُبذل في إطار التعاون التقني بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومبادرة المملكة المتحدة – النرويج، والشراكة الرباعية للتحقق النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وفي حين لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات بشأن الدور الذي يتعين على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تؤديه في أنشطة التحقق الفعلية من أجل نزع السلاح النووي للدول الحائزة لأسلحة نووية، لا بد من إشراك كلتا مجموعتي الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية في الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي للتحقق يتسم بالقوة والمصداقية. وستسهم مشاركة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في عملية التحقق من نزع السلاح النووي في تنمية الثقة والاطمئنان على نطاق أوسع. ومن هذا المنطلق، تؤكد اليابان أهمية بناء القدرات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتتسم مساهمات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بأهميتها الحاسمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيار/مايو 2020]

تستخدم التطبيقات النووية السلمية في مدغشقر في مختلف القطاعات الاجتماعية الاقتصادية، مثل الطب النووي، والعلاج الإشعاعي، وحفظ البيئة، وإدارة الموارد المائية، والصناعة، وتخطيط الطاقة، والزراعة،

والتعدين، والبحوث والتعليم. وفي الواقع، انضـمت مدغشـقر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1965، وأصـبحت طرفا في معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية في عام 1970. وتلتزم مدغشـقر بالصـكوك الملزمة قانونا التالية: (أ) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (دخلت حيز النفاذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1970)؛ (ب) تطبيق الضـمانات في سـياق معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية (دخلت حيز النفاذ في 8 تشـرين الأول/أكتوبر 1970)؛ (ج) البروتوكول الإضـافي (دخل حيز النفاذ في 18 أيلول/سبتمبر 2003)؛ (د) معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية؛ (هـ) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (دخلت حيز النفاذ في عام 2003)؛ (و) تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (دخل حيز النفاذ في 3 آذار/مارس 2017).

وأبرمت مدغشـقر أيضـا بروتوكولات بشـأن الكميات الصـغيرة ملحقة باتفاق الضـمانات الشـاملة الخاص بها.

ولا تملك مدغشـقر أي محطات نووية. بيد أن الضـمانات تُطبَّق على جميع المواد النووية الموجودة داخل أراضـيها أو الخاضـعة لولايتها أو سـيطرتها، وذلك لغاية وحيدة هي التحقق من عدم تحويل هذه المواد إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

والضـمانات مدمجة في اتفاقات ملزمة قانونا. وتقبل مدغشـقر هذه الضـمانات من خلال إبرام اتفاقات من هذا القبيل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصـدد، تنفذ مدغشـقر معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية واتفاق الضـمانات عن طريق تعزيز التدابير المنصـوص عليها في البروتوكول الإضـافي، التي تشمل ما يلي:

- توفير معلومات عن مناجم اليورانيوم وغيرها من المواقع التي تتوافر فيها مواد نووية مخصـصـة للاستخدامات غير النووية
- توفير معلومات عن إنتاج وتصدير المواد النووية الحساسة، وإمكانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواقع التصنيع
- تقديم تقارير دورية (فصلية) إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إمكانية استيراد وتصدير المواد النووية
- قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجمع عينات بيئية خارج المواقع المعلنة، عندما ترى الوكالة ضرورة لذلك
- إجراءات مبسطة لتسمية مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإصدار تأشيرات دخول/خروج لعدة مرات واستخدام الوكالة لأنظمة الاتصالات المعمول بها دوليا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[29 أيار/مايو 2020]

لا تملك المكسـيك، ولم تملك قط، أسـلحة دمار شـامل أو أسـلحة تحدث آثارا لاإنسـانية وعشـوائية. وعلاوة على ذلك، لا تنتج المكسـيك مثل هذه الأسـلحة ولم تفعل ذلك قط. وهذا يتوافق مع موقف المكسـيك الثابت والملتزم المؤيد لحظر هذه الأسـلحة، ولنزع السـلاح العام والكامل الذي يمثل الضـمان الوحيد لتحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما وإنصافا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

وتعتقد المكسيك أن التحقق الدولي مبدأ أساسي لتحقيق نزع السلاح النووي، وأنه يجب أن يقترن بالشفافية، من أجل بناء الثقة.

وقد أكدت المكسيك مرارا أنه يجب التحقق دوليا من الجهود الانفرادية والثنائية والإقليمية لتخفيض الأسلحة النووية. وأكدت أيضا أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزمت بتنفيذ نزع السلاح وفقا لمبادئ الشفافية وقابلية التحقق واللارجعة.

وفي هذا الصدد، شارك خبراء مكسيكيون في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة 67/71.

وفيما يتعلق بالتقرير الوارد في وثيقة الجمعية العامة 90/74، تقدم المكسيك الآراء الفنية التالية:

يعكس التقرير العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين. وفيما يتعلق بالمكسيك، كان من المهم أن يقوم الفريق بتحليل مختلف السبل التي يمكن إجراء التحقق بها، وأن يدرس الدور الذي يمكن أن تضطلع به كلتا مجموعتي الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية في عملية التحقق.

وتعتقد المكسيك أن التقرير يعكس الكيفية التي درس بها الفريق المفاهيم وكيف أجرى تبادلا موضوعيا للآراء، استُمع فيه إلى جميع المواقف. ولكن المكسيك، وإن كانت ترحب باعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء، تأسف لقلة عدد النساء في الفريق، ووجود أغلبية كبيرة من الرجال فيه، وهو ما أُغفل من التقرير.

ويتسم موضوع التحقق من نزع السلاح النووي بأنه واسع جداً وهو يشمل كلا من العناصر السياسية، التي تتصل عموما بتدابير بناء الثقة، والعناصر التقنية. وتتعلق العناصر السياسية بـــ ”ما هو متوقع“ من التحقق، في حين تتعلق العناصر التقنية بـــ ”كيفية“ إجراء التحقق. وفي حين أنه يجب استكشاف نوعي العناصر هذين بمزيد من التعمق، تعتقد المكسيك أن العناصر السياسية ينبغي أن توجِّه العناصر التقنية.

وبصرف النظر عن تنوع الآراء بشأن النهج الذي يتعين اتباعه لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يجب على الدول أن تستكشف آليات التحقق التي يمكن أن تسهم في النهوض بنزع السلاح النووي. وينبغي للدول، لدى استكشاف هذه الآليات، أن تنظر في الصكوك ومساهمة المؤسسات القائمة، وكذلك أن تقترح إنشاء الصكوك والمؤسسات التي تراها ضرورية.

وفيما يتعلق بإنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين، تعتقد المكسيك أن فريقا من هذا القبيل يمكن أن يكون أداة مفيدة بمجرد توافر الوضوح، أو التوصل إلى اتفاق محدد، بشأن التدابير التي من شأنها أن توفر اليقين بأن جميع الجهات الفاعلة تقوم بدورها في كل من عملية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفي الحفاظ عليه، وتضمن من ثم عدم الرجوع عن عملية الإزالة التامة للأسلحة النووية. وينبغي ألا ينشأ فريق من الخبراء العلميين والتقنيين دون ولاية واضحة، أو دون ولاية تتصل اتصالا مباشرا بهذين الهدفين.

ولذلك، ترى المكسيك أن من المفيد جدا أن يقوم فريق الخبراء الحكوميين الذي سينشأ عملا بقرار الجمعية العامة 50/74 بالتركيز بوجه خاص على تحديد تدابير التحقق التي يمكن أن تسهم في بناء الثقة بين الدول في أن نزع السلاح النووي يجري بطريقة شفافة ولا رجعة فيها، وكذلك على تحديد التدابير التي يمكن أن تسهم في الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، بمجرد إزالة تلك الأسلحة تماما. ولا يتوقع من التدابير التي يقترحها ذلك الفريق أو يوصي بها أن تكون تقييدية أو شاملة، ولكن أن تقدم فقط نوعا

من خريطة طريق لتوجيه عملية وضع التدابير، بل وحتى الاتفاقات، التي ستستخدم في عملية التحرك نحو عالم بلا أسلحة نووية وفي الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 أيار/مايو 2020]

أهمية التحقق من نزع السلاح النووي

تؤيد هولندا تأييدا تاما الاستنتاج الوارد في التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي ومفاده أن التحقق أمر أساسي في عملية نزع السلاح النووي ومن أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والتحقق، بصفة عامة، عمليةٌ تساعد على ضمان التزام الدول الأطراف في اتفاقات نزع السلاح النووي بتلك الاتفاقات عند إبرامها. وهو يؤدي ذلك الدور من خلال تقديم ضمانات بأنه يمكن الكشف عن انتهاكات الاتفاق في الوقت المناسب للقيام برد فعال. وهذا يثني عن ترك هذه الاتفاقات (لأن ذلك يقلل من احتمال اكتساب مزايا من خلال عدم الامتثال غير المكتشف)، مما يرفع مستوى الثقة في هذه الاتفاقات بشكل عام.

ويتوقف التحقق على المعاهدة ذات الصلة. وستختلف متطلبات التحقق من نزع السلاح النووي تبعاً لمسألة ما إذا كانت عملية نزع السلاح في مرحلة للتخفيضات، أو القيود، أو الحدود القصوى أو إزالة الأسلحة النووية أو الحفاظ على عالم بلا أسلحة نووية. ولئن كان من الواضح إذن أنه لا يمكن التفاوض على آليات التحقق في غياب اتفاق ذي صلة لنزع السلاح، فمن المهم البدء مسبقا في وضع خيارات مختلفة لهذه الآليات، إذ إنه لا شك في أن اتفاقات نزع السلاح في المستقبل ستتطلب تكنولوجيات وآليات وإجراءات للتحقق لا توجد حتى الآن.

وتشكل الجهود الدولية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي من ثم خطوات حاسمة نحو تعزيز عملية نزع السلاح وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

دور هولندا

تضطلع هولندا بدور نشط وبناء في الجهود الدولية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتؤدي هولندا دور الرئيس المشارك لأفرقة عاملة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشائها في عام 2015. وشاركت هولندا في رئاسة الفريق العامل 1 المعني بأهداف الرصد والتحقق في الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، والفريق العامل 5 المعني بالتحقق من التخفيضات في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019. وإضافة إلى ذلك، تدعم هولندا عمل جميع الأفرقة العاملة التابعة للشراكة الدولية عن طريق إيفاد خبراء نوويين وخبراء آخرين للمشاركة في اجتماعاتها والإسهام في وثائقها الختامية.

وعلاوة على ذلك، استضافت هولندا اجتماعًا لفريق عامل تابع للشراكة الدولية في أوتريخت في حزيران/يونيه 2019، تضمن عملية محاكاة ليوم كامل، إضافة إلى عرض توضيحي للتكنولوجيا.

وشـــاركت هولندا في العملية المشـــتركة الفرنســـية الألمانية للتحقق من نزع الســـلاح النووي التي نظمت في يوليخ، ألمانيا، في أيلول/سبتمبر 2019، وقدمت قائد فريق.

وحثت هولندا أيضـــا على إجراء بحوث تكنولوجية بشـــأن أســـاليب الكشـــف عن المواد الشـــديدة الانفجار، ستشكل جزءا هاما من عملية التحقق من تفكيك الأسلحة النووية. وأجرت البحث المنظمةُ الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية، التي حللت مختلف الأسـاليب والتكنولوجيات اللازمة للكشـف عن وجود و/أو عدم وجود مواد شـــديدة الانفجار من أجل تحديد مدى انطباقها في ســـياق للتحقق من نزع الســـلاح النووي. وقد أتيحت نتائج هذا البحث للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وكانت هولندا أحد البلدان الرئيسـية التي شـاركت في تقديم قرار الجمعية العامة 67/71، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن ينشـــئ فريقا من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وبوصـفها عضـوا في فريق الخبراء الحكوميين، تشـارك هولندا بنشـاط في المناقشـات وتدعو إلى اعتماد تقرير نهائي فني طموح. وقدمت هولندا، بالاشـتراك مع خبراء آخرين، عدة ورقات عمل إلى الفريق بشـأن مبادئ التحقق وبشأن مسائل إضفاء الطابع المؤسسي، ترفق بالتقرير (انظر A/74/90).

فريق الخبراء الحكوميين الأول المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي

أصـــدر فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي تقريرا بتوافق الآراء (A/74/90) يتضـمن عددا من الاسـتنتاجات، والتوصـيات ونقاط التقارب في الآراء فيما بين أعضـــائه، بما في ذلك بشـــأن المبادئ المتعلقة بالتحقق في النهوض بنزع الســـلاح النووي. وهذه المبادئ، التي تركز على السـياق القانوني للتحقق، وطبيعته الخاصـة بمعاهدات بعينها، وعدم الانتشـار، ومتطلبات السـلامة والأمن، وكذلك مبادئ الفعالية، والكفاءة وعدم التمييز، تساعد على وضع رؤية مشتركة للتحقق من نزع السلاح النووي وينبغي أن تكون نقطة انطلاق معترف بها عموما للمناقشات الدولية بشأن هذه المسألة.

ويعكس تقرير فريق الخبراء الحكوميين أيضا الدروس المستفادة على أساس تبادل الخبرات المكتسبة في إطار المبادرات الأخرى المتصـــلة بالتحقق وآليات التحقق القائمة. ويمكن الاطلاع على عدة ملاحظات قيّمة في مرفق تقرير الفريق، الذي يتضـــمن موجز الرئيس لمختلف العروض المقدمة فيما يتعلق بالخبرات في مجال التحقق، إضافة إلى المناقشات التي أجراها الفريق بعد تقديم تلك العروض.

وفيما يتعلق بالمسـائل المؤسـسـية المتصـلة بالتحقق من نزع السـلاح النووي، قدمت هولندا، بالاشـتراك مع سويسرا، ورقة عمل إلى فريق الخبراء الحكوميين درست فيها التباينات المختلفة للتعاون الدولي بشأن التحقق والمسـتويات المقابلة لإضـفاء الطابع المتعدد الأطراف. وفي الورقة، قُيّمت خيارات مختلفة للنماذج المؤسـسـية لآليات التحقق، تضـمنت تفاصـيل الاحتياجات المتعلقة بالترتيبات المتعددة الأطراف وغير التمييزية للتحقق من نزع الســـلاح النووي. وخلص معدا الورقة، في جملة أمور، إلى أنه بالرغم من أن التنبؤ بالســـياق الســـياســـي أو الأمني أو المؤسسي أو القانوني لعملية لنزع السلاح في المستقبل غير ممكن، من الواضح أنه سيحدث في مرحلة ما من التقدم نحو الإزالة الكاملة للترسـانات النووية انتقال تدريجي من آليات دعم التحقق ذات السـمات الثنائية في الغالب إلى آليات أكثر اتساما بتعددية الأطراف. وأكدت هولندا أن إقامة نظام تحقق متعدد الأطراف وموثوق به يحظى بثقة جميع الدول سيكون ضروريا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وتؤكد هولندا أن فريق الخبراء الحكوميين أوصى، بتوافق الآراء، بأن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مواصلة العمل المتعلق بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، مع مراعاة تقرير الفريق. وخلص الفريق أيضا إلى أن جميع الدول يمكن أن تسهم في جوانب للتحقق من نزع السلاح النووي وأن أي دولة لا تُمنع من وضع تقنيات ومنهجيات للتحقق. ونظر الفريق أيضا في مختلف الخطوات التالية فيما يتعلق بأعمال التحقق من نزع السلاح النووي.

دور فريق الخبراء الحكوميين المقبل ومحل تركيزه

كانت هولندا من البلدان الرئيسية التي قدمت قرار الجمعية العامة 50/74، الذي أنشأت فيه الجمعية فريقا ثانيا من الخبراء الحكوميين لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك المفهوم المتعلق بإنشاء فريق خبراء علميين وتقنيين، استنادا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين الأول. وتؤيد هولندا المقترحات الرامية إلى تركيز عمل فريق الخبراء الحكوميين الثاني على مسائل التعاون الدولي وبناء القدرات. وقد أنجز الكثير من العمل المفاهيمي القيّم في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة من جانب فريق الخبراء الحكوميين الأول وفي سياق الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وينبغي أن تتمثل أولوية المجتمع الدولي الآن في تطوير ما يلزم من التكنولوجيات، والأساليب، والإجراءات والخبرات للاستفادة من هذه المفاهيم.

وتؤيد هولندا الفكرة العامة المتمثلة في إنشاء هيئة دولية لدعم هذا النوع من البحوث الدولية، يمكن أن تسمى ”فريق الخبراء العلميين والتكنولوجيين“ أو أن يطلق عليها أي اسم آخر. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين الجديد أن يناقش ولاية هيئة من هذا القبيل، وأهدافها، ومعاييرها، وقواعدها وإجراءاتها. ومن الأهمية بمكان لهولندا أن تعمل الهيئة المذكورة بطريقة شفافة وشاملة للجميع وغير مسيسة. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين أن يبت في كيفية التمكن من صون هذه القيم وتعزيزها على أفضل نحو.

وينبغي لفريق من الخبراء العلميين والتكنولوجيين أن ييسر ويحفز البحث وبناء القدرات في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك عن طريق تحديد الثغرات في المعارف القائمة، وجمع المعلومات ذات الصلة ونشرها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمساعدة على زيادة التعاون الدولي بين الخبراء، حيثما يكون ذلك مفيدا. ويتسم إجراء مسح للقدرات بالأهمية لأنه يمكن أن يساعد الباحثين على التركيز على مجالات محددة يلقى إحراز تقدم فيها أحسن الترحيب.

وتود هولندا أن تؤكد أن أي فريق للخبراء العلميين والتكنولوجيين (أو هيئة دولية أخرى) ينبغي ألا يكون هيئة سياسية لاتخاذ القرارات؛ وينبغي ألا يكلف بتقييم البحوث التي تجريها جهات آخرى بأي طريقة كانت. وإجراء بحوث بشأن التحقق من نزع السلاح النووي هو من اختصاص أي دولة، أو مؤسسة أكاديمية، أو مجمع فكر أو مؤسسة بحثية أخرى. وهو عملية مستقلة، وينبغي أن يظل كذلك: عملية تنطلق من المبادئ الأساسية، ينفصل فيها العلم والبحث بشكل ثابت عن المناقشات السياسية.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 أيار/مايو 2020]

تشرفت النرويج برئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وتمشيا مع الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة 67/71، درس فريق الخبراء الحكوميين أهمية تدابير التحقق من نزع السلاح النووي في الجهود الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

واتخذ الفريق من تقرير الأمين العام عن آراء الدول الأعضاء (A/72/304) نقطة الانطلاق لعمله. واستفاد أيضا من عدد من العروض بشأن التجارب السابقة ذات الصلة ونُظم التحقق الأخرى. وقُدِّم ما مجموعه 17 ورقة عمل دعماً لعمل الفريق. واشترك خبيران أو أكثر في تقديم عدد من هذه الورقات.

واعتمد فريق الخبراء الحكوميين تقريرا بتوافق الآراء (A/74/90). وتود النرويج أن تعرب عن تقديرها للمشاركة البناءة لجميع الخبراء الذين شاركوا في الفريق. وقد جرى الاضطلاع بالعمل في جو إيجابي طغت عليه روح الزمالة. وقد تحقق توافق الآراء لأن جميع المعنيين كانوا على استعداد لتقديم التنازلات اللازمة.

وتتحقق التنازلات بسعر لجميع المشاركين. وكانت النرويج تفضل من جانبها صياغة أقوى في المجالات الثلاثة التالية:

(أ) ترى النرويج أن نظم التحقق المتعددة الأطراف التي تثق بها الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها على السواء ستكون حيوية لبناء ما يلزم من الثقة والمصداقية على الصعيد العالمي في تنفيذ المعاهدات المقبلة بشأن التخفيضات المتعددة الأطراف للأسلحة النووية. وكانت النرويج تود أن ترى تركيزاً أقوى على هذه النقطة في التقرير، بما في ذلك تحديد نوع العمل التحضيري الذي سيكون مطلوبا؛

(ب) سيتطلب نظام تحقق متعدد الأطراف قدرات وإمكانيات للتحقق من نزع السلاح النووي في جميع المناطق. وترى النرويج أن هناك حاجة قوية لبناء هذه القدرات والإمكانيات الإقليمية. وسيكون إنشاء مراكز إقليمية للخبرة خطوة أولى عملية في هذا الاتجاه. وتسعى النرويج إلى إنشاء آلية تمويل متعددة الأطراف لهذا الغرض؛

(ج) ترى النرويج أن مقترح إنشاء فريق متعدد الأطراف من الخبراء العلميين والتقنيين المعنيين بالتحقق من نزع السلاح النووي جدير بالدراسة. وقد شارك فريق الخبراء الحكوميين في مناقشة أولية لهذا المفهوم، ولكنه لم يتوصل إلى توصية توافقية. وسنرحب بقيام فريق الخبراء الحكوميين الجديد بإجراء مناقشة مستفيضة لهذا المفهوم، على النحو المتوخى في الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة 50/74. ويمكن أن تركِّز هذه المناقشة على دور وولاية فريق الخبراء العلميين والتقنيين، وأن تنظر في أفضل ما يمكن أن تيسره المؤسسات المتعددة الأطراف لهذا الفريق.

وعلى الرغم من أن النرويج كانت ستقدر صياغة أقوى بشأن بعض مسائل المتابعة، يسرنا أن فريق الخبراء الحكوميين تمكن من تقديم تقرير بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة.

وفي عام 2019، قدمت النرويج، إلى جانب البرازيل، وهولندا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا والمملكة المتحدة، قرارا جديدا بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. واستند هذا القرار إلى القرار 67/71 وتقرير فريق

الخبراء الحكوميين (A/74/90). وقد حظي القرار 50/74 بتأييد واسع في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2019، حيث صوتت 178 دولة لصالحه. وكان هدفنا من تقديم هذا القرار مزدوجا: أولا، للحصول على موافقة الجمعية على تقرير الفريق، وثانيا، للبت في أنشطة المتابعة في إطار الأمم المتحدة. ونحن نقدر الدعم الواسع لهذا القرار ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دورنا النشط في التعاون المتعدد الأطراف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2020]

تعتبر سويسرا التحقق من نزع السلاح النووي ضروريا لضمان إجراء تخفيض ذي مصداقية في الأسلحة النووية أو إزالتها.

فمن ناحية، يمكن أن يسهم تطوير مفاهيم وأدوات وتكنولوجيات التحقق من نزع السلاح النووي في بناء الثقة والاطمئنان اللازمين للتعاون في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن ناحية أخرى، في سياق الاتفاقات التي تقضي بإزالة الرؤوس الحربية أو الترسانات النووية على نحو يمكن التحقق منه، ومع شروع الحائزين في خفض الأسلحة النووية تدريجيا، سيلزم وجود مفاهيم وأدوات وتكنولوجيات للتحقق من نزع السلاح النووي لتيسير الامتثال وردع الغش في اتفاقات تحديد الأسلحة.

وفي انتظار وضع هذه الاتفاقات، وبغض النظر عن الآراء المختلفة بشأن سبل نزع السلاح النووي، يمكن النهوض بصكوك وتقنيات وأساليب التحقق. ويمكن الآن المضي قدما بهذا العمل التحضيري.

التزام سويسرا بالنهوض بالتحقق من نزع السلاح النووي

كانت سويسرا من البلدان الرئيسية التي شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة 67/71، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

وقدمت سويسرا الدعم الفعال لفريق الخبراء الحكوميين، بما في ذلك من خلال الحلقات الدراسية غير الرسمية في ويلتون بارك. وساهم خبير سويسرا في المناقشات التي دارت في الفريق، ولا سيما بتقديم ورقة عمل بالتعاون مع خبراء آخرين، بعنوان "من يتحقق: معايير لإضفاء الطابع المتعدد الأطراف على المبادرات".

ونظمت سويسرا أيضا حلقة دراسية غير رسمية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في عام 2018.

رأي سويسرا بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين

يسر سويسرا أن فريق الخبراء الحكوميين، تحت القيادة القديرة للنرويج، اعتمد تقريرا بتوافق الآراء (A/74/90). ويتضمن التقرير عددا من الاستنتاجات والتوصيات ونقاط التقارب في الآراء بين أعضاء الفريق، بما في ذلك بشأن مبادئ التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

غير أن سويسرا كانت تفضل إعداد تقرير أكثر شمولاً يتضمن صياغة أقوى، بما في ذلك في مجالات مثل قيمة إجراءات أو مؤسسات التحقق المتعددة الأطراف، وفوائد التعاون الدولي بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وكذلك أهمية بناء القدرات والإمكانيات في مجال التحقق.

آراء سويسرا بشأن مواصلة العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي

سويسرا مقتنعة بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وفي عام 2019، قدمت سويسرا، إلى جانب النرويج، والبرازيل، وهولندا، وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، القرار 50/74 الذي يمهد الطريق لطائفة من أنشطة المتابعة في إطار الأمم المتحدة.

وتتقاسم سويسرا الرأي القائل بأن معاهدات نزع السلاح في المستقبل قد تتجاوز الطابع الثنائي تماما، بالاعتماد على إجراءات أو مؤسسات التحقق المتعددة الأطراف. ولذلك، تؤكد سويسرا أهمية العمل المتعدد الأطراف في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، أي:

- تأكيد أن إقامة نظام تحقق متعدد الأطراف ذي مصداقية تثق فيه جميع الدول سيكون ضروريا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه
- تحديد العناصر والتقنيات الأساسية التي تتطلبها ترتيبات التحقق المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي المذكورة في المستقبل
- تحديد التحديات المحددة التي تواجه آليات وإجراءات التحقق المتعددة الأطراف، والأفكار/الحلول المتعلقة بكيفية أخذ هذه التحديات في الاعتبار والتغلب عليها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

ونظرا لأهمية التعاون الدولي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، تؤكد سويسرا قيمة العمل في مبادرات التحقق الجارية، ولا سيما في سياق الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. والشراكة الدولية هي شراكة مبتكرة متعددة الأطراف، تسمح للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بالتعاون مع الدول الحائزة لها، بأن تضطلع بدور مهم في تحديد وتطوير تدابير متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي تتسم بأنها ذات مصداقية وعملية وفعالة. وإضافة إلى ذلك، تؤيد سويسرا مواصلة العمل بشأن الأفكار والمبادرات الرامية إلى بناء قدرات وإمكانيات التحقق.

وترى سويسرا فرصة متاحة لفريق الخبراء الحكوميين المقبل للاتفاق على توصيات بشأن ولاية، وأهداف، ومعايير، وقواعد وإجراءات هيئة دولية جديدة لدعم البحوث الدولية من هذا النوع. وينبغي أن يعمل ”فريق الخبراء العلميين والتكنولوجيين“ هذا بطريقة تعاونية وشفافة وشاملة للجميع وقائمة على العلم.

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 أيار/مايو 2020]

لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويشددان على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ

الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض عام في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول التي تحوز على أكبر الترسانات النووية. ونعتقد أن اتخاذ خطوات ملموسة نحو تمكين التحقق من عملية نزع السلاح يمكن أن يسهم في التنفيذ الكامل للمادة السادسة. وسيشكل وضع تدابير تحقق فعالة خطوة مهمة وضرورية في تحقيق هذا الهدف. ورغم أنّ التّحقّق ليس غاية في حدّ ذاته، فإنّ مواصلة تطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف سيساعد على إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن جميع الدول يمكن أن تقدم إسهامات مهمة في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي. ونشجع بصفة خاصة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية على المساهمة في هذه الأنشطة. ومن شأن هذا الالتزام أن يساعد على تعميق الثقة وبث الاطمئنان أيضا بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بورقة عمل بشأن هذا الموضوع في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، المعقودة في عام 2018، وأصبح من مؤيدي الإجراء 8 من خطة الأمين العام لنزع السلاح من أجل تطوير التحقق من نزع السلاح النووي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، معيار التحقق الحالي. ويتيح التعاون الوثيق بين الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمانات فعالة وكفؤة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية وبرامج الدعم التابعة لبعض الدول الأعضاء فيه.

وتتسم عوامل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها وقدرات التحقق في نظام الرصد الدولي بأهمية حاسمة وتظل من الأولويات العليا للاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الدبلوماسي والمالي كليهما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي التابع لها في المستقبل. وأصبح الاتحاد الأوروبي أيضا مؤيدا للإجراء 4 من خطة الأمين العام لنزع السلاح من أجل بدء نفاذ المعاهدة.

وفي 26 شباط/فبراير 2018، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي مقرر المجلس 2018/298 (CFSP) بشأن دعم الاتحاد لأنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز قدراتها على الرصد والتحقق. ويقدم دعما ماليا يزيد على 4,5 ملايين يورو على مدى فترة سنتين من أجل: المحطات المساعدة المعتمدة لرصد الاهتزازات التي تشكل جزءا من نظام الرصد الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتطوير نظم أخذ عينات الغازات الخاملة من خلال دراسة المواد لتحسين امتزاز الزينون؛ ومواصلة حملات القياس الأساسي للزينون المشع في مناطق مختلفة من العالم؛ ونظام التنبؤ بالطقس لتحديد الشكوك ومستويات الثقة كميا في عمليات محاكاة نمذجة انتقال الاشعاع في الغلاف الجوي؛ والتقييم العلمي للزيادة في الدقة فيما يتعلق بأدوات نمذجة انتقال الاشعاع في الغلاف الجوي؛ وتطوير برامجيات جديدة؛ وتعزيز التفتيش الموقعي على معالجة وكشف الغازات الخاملة؛ وتعزيز قدرات المعالجة والإدماج الآليين في مركز بيانات وطني مستقل ذاتيا لبيانات الرصد الاهتزازي والمائي – الصوتي ودون الصوتي؛ وأنشطة التوعية وبناء القدرات المتكاملة التي تستهدف

الدول الموقعة وغير الموقعة. ويسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا في الحفاظ على نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيزه من خلال تقديم الدعم والمشورة التقنيين للفريق العامل باء التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحلقات العمل والحلقات الدراسية الأخرى.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي متحدا وملتزما بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة على نحو يمكن التحقق منه استنادا إلى المعاهدات ويشدد على ضرورة تجديد الجهود المتعددة الأطراف وتنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح.

ويمتلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خبرة كبيرة يمكن أن تكون أساسية في النهوض بفعالية ببرنامج التحقق من نزع السلاح ووضع إجراءات تقنية وتكنولوجيات قوية ومعتمدة ومفصلة جيدا، نظرا لأن جميع الدول الأطراف تلتزم أيضا بتطبيق مبادئ اللارجعة، وقابلية التحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإضافة إلى العمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يضطلع مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، وكذلك الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بجهود كبيرة فيما يتعلق بالبحث والتطوير في ميادين السلامة والأمن النوويين، والضمانات وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، أضافت الرابطة الأوروبية للبحث والتطوير في مجال الضمانات دورات خاصة بشأن التحقق من نزع السلاح إلى ندواتها.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا شراكات وترتيبات تحقق تعاونية أوسع نطاقا، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء فيه. وعلى وجه الخصوص، يرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة للمرحلتين الأوليين للشراكة الدولية، اللتين تبينان بوضوح قيمة الأخذ بنهج متعدد الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي مع التسليم بالتحديات المرتبطة بذلك. وبفضل التعاون بين الجهات الشريكة في الشراكة الدولية، ستكون المرحلة 3 خطوة مهمة في التصدي لهذه التحديات من خلال العمل العملي، الذي يتضمن مناقشات قائمة على سيناريوهات، وتمارين عملية وعروضاً تكنولوجية. ونشجع على بذل مزيد من الجهود في إطار الشراكة الدولية وغيرها من المحافل ذات الصلة، بما في ذلك الشراكة الرباعية للتحقق النووي ومبادرة المملكة المتحدة – النرويج.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعملية المشتركة الفرنسية الألمانية للتحقق من نزع السلاح النووي التي أجريت في أيلول/سبتمبر 2019 كخطوة ملموسة نحو وضع إجراءات متعددة الأطراف موثوق بها وسليمة للتحقق من نزع السلاح النووي. وتبين هذه العملية ذات الطابع العملي بوضوح أن الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية يمكن أن تعمل معاً من أجل النهوض بالشفافية واللارجعة وقابلية التحقق بطريقة لا تمس بالمعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار أو غير ذلك من اعتبارات السلامة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بعملية بلجيكا المتعلقة بطرق قياس البلوتونيوم التي أجريت في خريف عام 2019، وكذلك بالبحوث التي أجرتها هولندا في مجال أساليب الكشف عن المواد الشديدة الانفجار والبيان العملي لها في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وأيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في الجمعية العامة في عام 2016، ورحب بالمناقشات التي جرت في فريق الخبراء الحكوميين ووافق على التوصية بمواصلة العمل، مع مراعاة تقرير الفريق. ويؤيد الاتحاد

الأوروبي تأييدا تاما قرار الجمعية 50/74 وإنشاء فريق خبراء حكوميين جديد، من المقرر أن ينعقد في عامي 2021 و 2022.

ومن خلال الدعم المالي المتواصل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الدول السبع وإلى المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، يسهم الاتحاد إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى تدمير مخزونات أسلحة الدمار الشامل والمواد الانشطارية وإزالتها وفي إعادة توجيه الخبرات العلمية والتقنية للأغراض السلمية.